بيان: حرية المجتمع من حرية النساء

تثير التصريحات العديدة لقيادات في إدارة العمليات العسكرية استنكاراً واسعاً في أوساط الحركات النسوية السورية، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الديمقراطية واليسارية في سوريا والمنطقة والعالم، وتعزز من مخاوفهم عن جدية عملية الانتقال الديمقراطي، حيث تعكس تلك التصريحات نية البعض في تغييب دور المرأة السورية البارز والضروري في المشاركة في الفضاء العام وفي جميع مفاصل العمل السياسي وفي بناء سوريا الديمقراطية لكل ابنائها وبناتها، وفي أي موقع كان، لذلك:

إننا نؤكد أن قضية حقوق النساء هي ليست مجرد قضية حقوق أساسية، بل هي قضية سياسية تحدد طبيعة الحكم، وغير خافٍ على أحد أن العمل من أجل حقوق المرأة، هو عمل من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والمساواة.

ندعو جميع القوى السورية الحيّة من منظمات مجتمع مدني، وأحزاب وتجمعات سياسية إلى التأكيد على ضمان حقوق النساء، ومشاركتهن الفاعلة في سوريا المستقبل، وفق المحددات التالية :

1. سوريا دولة مستقلة ذات نظام ديمقراطي و سيادة على كامل أراضيها ترعى التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة .
2. إعداد مشروع دستور للبلاد يضمن الحريات العامة والفردية و يضمن كافة حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية ضامنا المساواة الكاملة بين الجنسين ويستند إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وسمّوها على القوانين الوطنية.
3. ضمان مشاركة المرأة في كافة مفاصل العملية السياسية, وفي جميع المؤسسات الحالية أو الانتقالية بنسبة لا تقل عن ثلاثين بالمئة وصولا الى المناصفة، كأداة لترسيخ التمثيل النسوي.
4. تجريم العنف والتمييز ضد النساء وإلغاء كافة القوانين التمييزية ضدهن.
5. اطلاق الحريات العامة وضمان حرية الرأي والتعبير، ومحاربة خطاب الكراهية وخطاب التمييّز .
6. إصدار قانون جديد يضمن حرية تشكيل وعمل منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات المدافعة عن حقوق النساء.
7. ضمان المساواة الكاملة في الأجور بين الرجال والنساء و ربط تلك الأجور بمعدل الأسعار
8. يقتضي الحرص على عدم إقصاء النساء توحيد الأجندة النسوية في المطالبة بضمان المشاركة الفاعلة للنساء من قبل التجمعات النسائية.

19/12/2024

الموقعون: تيار اليسار الثوري ـ حزب العمل الشيوعي . منظمة الخارج ـ رابطة العمل الثوري ـ أمارجي